



## • التحول للدعم النقدي أفضل للتخلص من تسرب السلع ومنظومة الفساد الإداري التي تقتطع 66% من الدعم السلعي

## • 1,2 مليار جنيه لشهادة أمان للفئات المهمشة وعمال اليومية

أكد خبراء الأسواق والتخطيط والاقتصاد أن نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنطه مصر مرتبط ببرامج الحماية الاجتماعية التي تنتهها الحكومة للطبقات غير القادرة والمهمشين، لذا فإنها حرصت على تنويع هذه المساعدات التي شملت المساعدات النقدية والعينية لهذه الطبقات، إضافة إلى الدعم التمويني ودعم المرحلة الأخيرة من تحرير سعر الطاقة ويصل جملتها إلى 178 مليار جنيه، بل إن الحكومة تفكر بجدية لتحويل الدعم التمويني والعيني والنقدي إلى دعم نقدي موحد يصرف للفئات المستحقة.

تأتي شهادة ( أمان ) التي أصدرتها البنوك العامة الأربعة الأهلى المصرى ومصر والقاهرة والبنك الزراعى المصرى على قائمة برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة للفئات المهمشة حيث يكتب فيها العمالة المؤقتة وعمال الترحيل والمرأة المعيلة والأرامل لتضمن وثيقة تأمين تصرف للورثة المستحقين بعد وفاة المكتتب، ويتراوح قيمتها ما بين 10 آلاف جنيه للفئة الأولى فئة الـ 500 جنيه و50 ألف جنيه للأخيرة فئة 2500 جنيه حال وفاة صاحبها وفاة طبيعية، أما إذا كانت الوفاة ناجمة عن حادث فإن الورثة الشرعيين يستحقون 50 ألف جنيه للفئة الأولى فئة الـ 500 جنيه و250 ألف جنيه لفئة الـ 2500 جنيه وقد بلغ إجمالي الشهادات التي اكتتب فيها هؤلاء العملاء ما يقرب من المليون صيل بقيمة إجمالية 1,2 مليار جنيه، وجاء بنك مصر فى المرتبة الأولى للاكتتاب بعدد 558 ألف عميل - كما يقول حاكف المغربي نائب رئيس البنك - بقيمة إجمالية 617 مليون جنيه وينتمى معظم هؤلاء العملاء الى العمالة المؤقتة والعمال الموسمين، وحدثت بين العملاء حالة وفاة واحدة استفاد ورثته من قيمة الشهادة. ويضيف السيد القصير رئيس البنك الزراعى المصرى أن اجمالى الشهادات التي تم الاكتتاب فيها بلغت 158 ألف شهادة قيمتها 175 مليون جنيه، مشيراً الى أن عدد حالات الوفاة التي استحققت قيمة التعويض للورثة الشرعيين بلغت 25 حالة وفاة وتم تحويل مستندات صرف التعويضات الى شركة التأمين لصرف قيمة الوثيقة. وجاء البنك الاهلى فى المرتبة الثالثة من حيث أعداد المكتتبين كما يقول يحيى أبو الفتوح النائب الأول لرئيس البنك - حيث بلغوا 105 آلاف صيل بقيمة 125 مليون جنيه ومعظمهم من العمالة المؤقتة فى شركات البترول والخدمات البترولية والمقاولات والمصانع بالمدن الجديدة. وسجل بنك القاهرة المركز الرابع كما يقول طارق فايد رئيس البنك - بواقع 30 ألف شهادة بقيمة 35 مليون جنيه، إضافة إلى 20 ألف شهادة تحت الإصدار بقيمة 20 مليون جنيه ومعظم هذه الشهادات اكتتب فيها عمالة مؤقتة تنتمى الى مدن وقرى الصعيد.

تأتى برامج الدعم العيني والنقدي لغير القادرين بعد التحرير التدريجى لرفع الدعم عن الطاقة والسلع التموينية فى المرتبة التالية بعد الدعم النقدي الذى يقدم للمهمشين حيث رصدت الموازنة الجديدة 2018 / 2019 مبلغ 90 مليار جنيه لدعم الطاقة و86 ملياراً لدعم الخبز والسلع التموينية، بعد أن وصلت جملة الدعم فى موازنة 2017 / 2018 الى 332 مليار جنيه، لكن رغم تقلص مبالغ الدعم فإن خبراء الأسواق والاقتصاد اتجهوا الى تأييد منظومة الدعم النقدي للقضاء على تسريبات للسلع والفساد الإدارى عند تنفيذ منظومة الدعم العيني.

### الفئات المستحقة

ويؤكد د. عبد الحميد القصاص عميد معهد التخطيط القومى السابق أن تحديد الفئات المستحقة للدعم النقدي أو العيني تأتى على قائمة المشكلات التي يواجهها الخبراء لأن الكثيرين اعتادوا على عدم الإدلاء بالبيانات الصحيحة ، في إطار الحذر من الإدلاء بالبيانات للجهات الحكومية، مطالباً بأن يكون تحديد الدخول المعيشية، وفقاً لدراسات واقعية على أن يتم تغيير قيمة هذا الدعم كل عامين بعد أدنى حتى يكون الدعم النقدي مساهراً للزيادات السعرية للسلع.

### دراسة ميدانية

ويضيف د. محمود عبد الحى عميد معهد التخطيط القومى الأسبق أن موضوع الدعم النقدي سبقته مناقشته عام 1996 فى تقرير التنمية البشرية، وكان من أن أهم التوصيات وضع حد أدنى لأجور يجب مراجعته كل عامين وتحسب التكلفة الاستهلاكية للغذاء أيضاً وفق أنماط الاستهلاك السائدة بين الأسر المستحقة للدعم. وكشف عن أن المعهد أجرى دراسة على التكلفة الإدارية لمنظومة الدعم العيني فتبين أن 66% من قيمة الدعم تذهب إلى المصروفات الإدارية ناهيك عن المخالفات فى التوزيع وانخفاض الجودة.

بطاقة نقدية

ويرى د. محمد أبو شادي وزير التموين الأسبق ان اتجاه معظم دول العالم نحو الدعم النقدي هو الأكثر تطبيقاً لأنه يقضى على الفساد الإداري لكن لا بد من إجراء دراسات دقيقة على حجم هذا الدعم المستحق حتى لا يحدث تضخم نقدي أو إنفاق هذه الأموال في أوجه إنفاق غير مرغوبة معيشياً مثل التدخين أو المخدرات، لذا فإنه من الإصح ان يتم إصدار بطاقة نقدية بقيمة محددة وفقاً لكل أسرة ودخلها المعيشي على أن توجه هذه الاموال لشراء السلع فقط من اى محل او سوبر ماركت، على ان يكون الدعم متدرجاً وفقاً للدخل الكلى لكل أسرة.

السيطرة على الاسواق أولاً

أما د. جودة عبدالخالق وزير التموين الاسبق فيؤكد أن الدعم النقدي على الورق هو المناسب، ولكن عند خروجه الى حيز التطبيق فإن مساوئه ستكون عديدة مالم تتم السيطرة على الاسواق وإلزام التجار بهامش ربح مناسب في سعر السلعة المباعة. ويطالب بالقضاء على تسريب الدقيق والقمح من المخازن والمطاحن أولاً وكذا عمليات ضرب الكروت المزورة لصرف الخبز المدعم أو الفروق النقدية بدلاً منه، مؤكدا التمثل في تحويل منظومة الدعم العيني الى النقدي، حيث يتطلب ذلك تحديد الفئات المستحقة من خلال تحديد حد الفقر الذي يحدده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

حساب نقدي

د. فخرى الفقى أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية أكد ان تطبيق منظومة الدعم النقدية يقلل نسبة الهدر والفساد في الجهاز الإداري للدعم العيني على رأسها الخبز وتصل إلى 60% مطالباً بفتح حساب نقدي بالقيمة المستحقة ويمكن حصر الفئات المستحقة من خلال منظومة البطاقات التموينية بعد تنقيتها.

أما د. يمن الحماقي أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس فترى أن التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة أفضل من الدعم النقدي، ولدينا تجربة ناجحة في بنى سويف حيث يتم تدريب الفتيات المتسربات من التعليم والأرامل والمرأة المعيلة وبعض الإعاقات الجسدية وخريجي المدارس الفنية على أنواع من الحرف المهنية ومساعدة هؤلاء للحصول على قروض بفوائد ميسرة ضمن مبادرة البنك المركزى بتسهيلات في الفوائد والضمانات ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم وهذا أفضل من تقديم منح نقدية مستديمة لان التمكين الاقتصادي يخلق منظومة عمل دائمة لهؤلاء. وبالنسبة لتمويل المشروعات متناهية الصغر يؤكد حسن إبراهيم المدير العام للاتحاد العام للمشروعات متناهية الصغر أن حجم هذه المشروعات شاملة أصحاب المشروعات الذين تمويلهم البنوك من محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي حددها البنك المركزى بـ 20% من محفظة كل بنك حتى 2020 بلغت 13 مليار جنيه استفاد منها 2٠5 مليون صميل من مختلف الفئات المهمشة وغير قادرين، أما جمال خليفة رئيس وحدة التمويل المتناهي الصغر بهيئة الرقابة المالية فيشير إلى أن نصيب الشركات الخاصة المرخص لها بإقراض أصحاب هذه المشروعات وعددها 5 شركات إضافة إلى 90 جمعية ومؤسسة أهلية من جملة الـ 13 مليار جنيه بلغت8,5 مليار جنيه واستفاد منها 2٠4 مستفيد.